الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة القانونية
العدد رقم (4) - ابريل 2026

التجديد التلقائي للعقود الحكومية
استمرارية تعاقدية... أو التزام مالي ممتد؟

لماذا يهم هذا الموضوع؟

تتضمن بعض العقود الحكومية بندًا يقضي بتجديدها تلقائيًا ما لم يتم إشعار الطرف الآخر بعدم الرغبة في الاستمرار خلال مدة محددة.
ورغم أن هذا البند قد يهدف إلى ضمان استمرارية الأعمال وتفادي الانقطاع التشغيلي، إلا أن عدم إدارته بشكل واعٍ قد يؤدي إلى نشوء التزامات تعاقدية ومالية ممتدة دون تقييم دوري للحاجة الفعلية أو الكلفة أو البدائل المتاحة.
إن التجديد التلقائي لا يمثل مجرد إجراء شكلي، بل قد يعكس قرارًا ضمنيًا بالاستمرار في الالتزام، بما قد يترتب عليه آثار قانونية ومالية تستدعي الانتباه والمتابعة.
ولا يقتصر ذلك على عقود المشتريات والأصول، بل يمتد ليشمل مختلف العقود والالتزامات المرتبطة بعمليات الإدارة المالية الحكومية.

قراءة قانونية مبسطة

- الشروط التعاقدية، بما فيها بند التجديد التلقائي، تكون ملزمة متى تحققت أسبابها وفق ما تم الاتفاق عليه.
- استمرار العقد تلقائيًا قد يحدّ من فرص إعادة المنافسة أو مراجعة الشروط التعاقدية بما يحقق أفضل قيمة للمال العام.
- الالتزام الناتج عن التجديد قد يمتد إلى فترات مالية لاحقة دون تقييم كافٍ لتأثره التشغيلية أو المالية.
- عدم متابعة مواعيد الإشعار المنصوص عليها تعاقديًا قد يرتب مسؤوليات إدارية أو مالية على الجهة المعنية.
- إن إدارة هذا البند تعد جزءًا من الحوكمة السليمة للعقود والالتزامات المالية الحكومية، وذلك مع مراعاة الأحكام والضوابط الواردة في التشريعات المنظمة للعقود الحكومية، بما في ذلك تشريعات المشتريات الاتحادية -القانون الاتحادي 2023/11 وقرار مجلس الوزراء 2024/122 بشأن لائحته التنفيذية ودليل اجراءات المشتريات والعقود المعتمدة- والتي تتضمن تنظيم ضوابط وآليات التجديد التلقائي من مدد وحدود قصوى، بحيث لا يتجاوز ثلاث (3) مرات متتالية وبحد أقصى ست (6) سنوات شاملة مدة العقد الأصلية.
- تعد متابعة مدد العقود والتجديد بشكل دوري من الممارسات الأساسية لإدارة العقود، بما يعزز كفاءتها ويدعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

متى يتحول التجديد التلقائي إلى مصدر مخاطرة؟

- عند استمرار العقد رغم تغير الحاجة الفعلية للخدمة أو المشروع.
- عند عدم مراجعة الكلفة أو شروط الأداء مقارنة ببدائل السوق.
- عند التأثير على مرونة التخطيط المالي نتيجة استمرار التزام ممتد.
- عند الاعتماد على التجديد كبديل غير مباشر لإعادة الطرح أو التقييم التنافسي.
- عند مرور مواعيد الإشعار دون اتخاذ إجراء في الوقت المناسب.

مثال توضيحي

تضمن عقد خدمات استشارية بندًا للتجديد التلقائي لمدة مماثلة، وفقًا للأحكام والضوابط المعتمدة في التشريعات والأدلة المنظمة للمشتريات الاتحادية، وبما يحيل إلى ما يرد في العقد من شروط ذات صلة، واستمر العقد نتيجة عدم اتخاذ إجراء ضمن المدة المحددة للإشعار، دون إجراء تقييم دوري لمخرجات الاستشاري أو مدى استمرار الحاجة للخدمة رغم توافر الضوابط والإجراءات المنظمة لذلك، مما أدى إلى استمرار الالتزام المالي رغم إمكانية إعادة التقييم أو الطرح وفق الأطر التنظيمية ذات الصلة.

ممارسات تعزز السلامة القانونية والمالية

- مراجعة بنود التجديد التلقائي عند إعداد العقود وخلال مراحل تنفيذها.
- تحديد مسؤوليات واضحة لمتابعة تواريخ الإشعار والتقييم الدوري للعقود الممتدة.
- التنسيق المبكر بين الإدارات المعنية (التشغيلية – المشتريات – المالية – القانونية).
- مراعاة أثر الالتزامات المحتملة على التخطيط المالي السنوي ومتوسط المدى.
- توثيق قرارات الاستمرار أو عدم الاستمرار وفق الإجراءات المعتمدة.

ممارسات قد تزيد من المخاطر

- افتراض انتهاء العقد تلقائيًا بانتهاء مدته دون التحقق من شروط التجديد.
- التعامل مع التجديد التلقائي باعتباره إجراءً إداريًا روتينيًا.
- تأجيل مراجعة العقود الممتدة إلى مراحل متأخرة يصعب معها اتخاذ قرار بديل.
- الاعتماد على استمرارية العلاقة التعاقدية دون تقييم دوري للكلفة والجدوى.

الرسالة الجوهرية

الإدارة الواعية لبنود التجديد التلقائي تمثل ركيزة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة، وترسيخ الشفافية والتنافسية، والحد من المخاطر المالية والرقابية، بما يدعم استدامة القرار المالي الحكومي.

قطاع الإدارة المالية الحكومية - وزارة المالية

تنويه: هذه النشرة للتوعية الداخلية فقط ولا تغني عن الرجوع للتشريعات المعتمدة

www.mof.gov.ae
@mofuae